

**المحتملات التفسيرية عند الإمام البغوي في
كتابه معالم التنزيل -
من أول الكتاب إلى آخره**

د/ فهد بن عبد المنعم صقير السلمي

أستاذ مساعد بقسم علوم القرآن

كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية - جامعة جدة

**The Exegetical Probability in the Sight of Imam Al-
Baghawi Based on his book “Ma‘ālim al-Tanzīl” from
the Cover Page to Conclusion**

Dr. Fahd bin Abdul Mon'em Suqair Al-Salami

يتناول البحث المحتملات التفسيرية في تفسير "معالم التنزيل" للإمام البغوي من أول الكتاب إلى آخره، وقد هدفت الدراسة إلى عرض المحتملات التي ذكرها الإمام البغوي، وبيان أقوال العلماء فيها، للوصول إلى أرحج الأقوال في معاني الآيات التي ذكرت فيها الاحتمالات، ففي المقدمة بيان بأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وحدود البحث، والمنهج المتبع في البحث، وفي التمهيد: تعريف بالإمام البغوي وتفسيره، وتعريف بالاحتمال في التفسير (بإيجاز)، وفي المبحث الأول: المحتملات في تفسير الإمام البغوي ومنهجه في إيرادها، وفي المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية، وفيها: المحتملات التفسيرية التي ذكرها الإمام البغوي في تفسيره، وعددها (عشرة) احتمالات، ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها والتوصيات. **الكلمات المفتاحية:** (البغوي - المحتملات - المسألة - أنواع - منهج).

Summary of the research

This thesis has shed the light on the exegetical probabilities for Imam Al-Baghawi based on his book "Ma'ālim al-Tanzīl" from the cover page to conclusion. The thesis has aimed to highlight the probabilities mentioned by Imam Al-Baghawi, and to clarify the opinions of scholars thereabout, in order to determine and get the most correct opinions on the meanings of the Quranic verses in which these probabilities have been mentioned. The preface thereof has discussed the significance of the topic, the reasons for choosing it, previous theses, the thesis plan and limits, and the methodology used therein. As for the preface, it has talked about Imam Al-Baghawi and its book on the Qur'anic exegesis, and a definition of probability in Qur'anic exegesis (briefly). The first topic has discussed the probabilities in *Tafsir Al-Baghawi* (Qur'anic exegesis book of Imam al-Baghawi) and his methodology to attain it, while the second topic has discussed the applied study, which contained the exegetical probabilities (ten probabilities) mentioned by Imam Al-Baghawi in his book, then the conclusion and the most critical results attained and recommendations. **Key words:** (Al-Baghawi, Probabilities, Matter, Types, and Methodology).

المقدمة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم كتاب نور وهداية، وبيانا لصلاح الدين والدنيا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، أنزل عليه الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وبيّن للناس ما يحتاجون إليه امتثالاً لأمر ربه القائل: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل: ٤٤] ، أما بعد: فإن علم التفسير من أشرف العلوم لعلاقته بكتاب الله تعالى؛ ولشرفه وعلو مكانته أهتم به المفسرون قديماً، وحديثاً فبدلوا وقتهم، وجهدهم لمعرفة أسرارهِ والوقوف على عظيم حكمه وأدابه وتشريعاته، ومن هؤلاء العلماء الإمام البغوي رحمه الله تعالى، فقد جاء تفسيره حافلاً بأقوال الصحابة رضوان الله عليهم، والتابعين والمفسرين الذين سبقوه، وكثيراً ما يدلّ بلوه، وأحياناً قليلة يذكر الأقوال على صورة احتمالات دون إبداء رأيه فيها؛ لذا أحببت أن أتبع الاحتمالات التي ذكرها في تفسيره وأقوم بدراستها وأبين وجوه التفسير فيها، فاستعنت بالله وجعلت عنوان بحثي: المحتملات التفسيرية عند الإمام البغوي في كتابه "معالم التنزيل" من أول الكتاب إلى آخره.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يلي:

- ١) علاقة الموضوع بكتاب الله تعالى؛ فشرف العلم من شرف المعلوم.
- ٢) فتح مجالٍ للتدبر من خلال دراسة المحتملات التفسيرية.
- ٣) تشبث أصحاب الأهواء ببعض الأقوال المحتملة في التفسير، مما أوجب دراستها وبيانها.
- ٤) إعطاء مثال لدراسة علمية منهجية في المحتملات التفسيرية.
- ٥) قلة المحتملات التفسيرية في تفسير الإمام البغوي مما يوحي بأهميتها، والحاجة الملحة إلى دراستها؛ للوقوف على أقوال العلماء فيها، ومعرفة أقرب الأقوال إلى معاني الآيات.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة علمية تناولت المحتملات التفسيرية في تفسير الإمام البغوي، ومما وقفت عليه من أبحاث في المحتملات التفسيرية فهي على النحو التالي:

- ١) التفسير بالقول المحتمل منزلته وأثره في البيان، رسالة دكتوراة بجامعة الملك سعود، للباحث: عقيل الشمري، عام ١٤٣٤ هـ.

(٢) المحتملات التفسيرية في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، من أول سورة الفاتحة إلى نهاية سورة النساء، بحث مكمل لرسالة الماجستير بجامعة الملك خالد، للباحث: عبدالرحمن سهلي، عام ١٤٣٨هـ.

(٣) المحتملات التفسيرية في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، من أول سورة الحجر إلى آخر سورة الكهف، بحث مكمل لرسالة الماجستير بجامعة الملك خالد، للباحث: باسل العنزي، عام ١٤٣٨هـ.

خطة البحث: يتكوّن البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس، على النحو التالي:

المقدمة وفيها:

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- حدود البحث.
- منهج البحث.

التمهيد، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: التعريف بالإمام البغوي وتفسيره (بإيجاز).
- المطلب الثاني: التعريف بالاحتمال في التفسير (بإيجاز).

المبحث الأول: المحتملات في تفسير الإمام البغوي ومنهجه في إيرادها، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: أنواع المحتملات في تفسير الإمام البغوي.
- المطلب الثاني: منهجه في إيرادها.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية، وفيها: المحتملات التفسيرية التي ذكرها الإمام البغوي في كتابه "معالم التنزيل"، وعددها (عشرة) احتمالات.

حدود البحث: يتناول البحث جميع المحتملات التفسيرية التي ذكرها الإمام البغوي في كتابه "معالم التنزيل"

منهج البحث: اتبعت في دراسة هذا البحث المنهج الاستقرائي والوصفي في عرض المحتملات التفسيرية، وتتمثل أهم مفرداته وخطواته في التالي:

- (١) استعرضت تفسير الإمام البغوي من أوله إلى آخره ودوّنت المحتملات التي ذكرها.
 - (٢) قسّمت المحتملات التفسيرية إلى مسائل، ورتبتها حسب ترتيب السور والآيات في القرآن الكريم، ووضعت عنواناً لكل "مسألة" مع نكر الآية موضع الاحتمال.
 - (٣) قدمت كلام الإمام البغوي، ثم أتبعته بكلام المفسرين في الاحتمال.
 - (٤) اعتمدت في تفسير الإمام البغوي على النسخة المحقّقة، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع.
 - (٥) ذكرت أدلة المفسرين فيما ذهبوا إليه، إن ذكروا شيئاً من أدلتهم، وإن لم يذكروا شيئاً، ووجدت ما يؤيد ما ذهبوا إليه ذكرت ذلك.
 - (٦) بيّنت موقفي من كل احتمال.
 - (٧) دونت في الحاشية اسم الكتاب الذي يرد للمرة الأولى كاملاً، وإذا تكرّر اكتفيت باسم الشهرة للكتاب، ورتبت أسماء الأعلام حسب الأقدم وفاةً.
 - (٨) اعتمدت على الرسم العثماني في كتابة الآيات القرآنية مع ذكر اسم السورة ورقم الآية بعدها مباشرةً.
 - (٩) ضبطت ما يحتاج إلى ضبط بالشكل.
 - (١٠) حرّجت الأحاديث تخريجاً علمياً موجزاً، فإذا كان الحديث في الكتب الستة، اكتفيت بها، فإن لم أجده فيها، فمن غيرها، مراعيًا عدم الإطالة، مع بيان درجة الحديث من خلال ذكر كلام المتقدمين، أو أبرزهم، وكلام أبرز المعاصرين، كل ذلك بإيجاز يفني بالعرض ولا يخل بالمقصود، وعزوت القراءات إلى كتب القراءات.
- الخاتمة:** وفيها أهم النتائج والتوصيات.
- قائمة المراجع.**

وأسأل الله تعالى أن يمدني بعونه وتوفيقه، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به كل من قرأه.

التنهيد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام البغوي وتفسيره (بايجاز).

أولاً: التعريف بالإمام البغوي:

❖ اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته: (١)

هو الحُسَيْن بن مَسْعُود بن مُحَمَّد، الفَرَاء، الشَّيْخ، أَبُو مُحَمَّد، البَغَوِيُّ، الشَّافِعِيُّ، يعرف بابن الفراء، كان يلقب بمحيي السنة، وركن الدين، ولد سنة: ٤٣٣هـ، وتوفي بِمَرْو الرُّود - مدينة من مدائن خراسان- وأختلف في سنة وفاته، فقيل سنة: ٥١٠هـ، وقيل سنة: ٥١٥هـ، وأكثر المصادر التي ترجمت له حددت سنة وفاته في: ٥١٦هـ، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته.

❖ حياته العلمية: (٢)

كان رحمه الله إماماً جليلاً، ورعاً، زاهداً، فقيهاً، محدثاً، مفسراً، جامعاً بين العلم والعمل، سالكاً سبيل السلف، وكان إماماً في التفسير، إماماً في الحديث، إماماً في الفقه، له القدم الراسخ في التفسير، والباع المديد في الفقه، وكان لا يُلقِي الدرس إلا على طهارة، تفقه على شيخ الشافعية القاضي حسين بن محمد المرورودي صاحب "التعليقة"، وسمع من: أبي عمر عبد الواحد بن أحمد المليحي، وأبي الحسن محمد بن محمد الشيرزي، ويعقوب بن أحمد الصيرفي، وأبي الحسن علي بن يوسف الجويني، وأبي الفضل زياد بن محمد الحنفي، وغيرهم، وحدث عنه: أبو منصور محمد بن أسعد العطار، وأبو الفتح محمد بن محمد الطائي، وأبو المكارم فضل الله بن محمد النوقاني، وغيرهم. له تصانيف كثيرة تدل على إمامته وكثرة اطلاعه وفضله، منها: "شرح السنة"، و"معالم التنزيل"، و"المصابيح"، وكتاب "التهذيب" في الفقه على المذهب الشافعي، و"الجمع بين الصحيحين"، و"الأربعين حديثاً"، وقد بورك له في تصانيفه، ورزق فيها القبول التام، لحسن قصده، وصدق نيته، وتنافس العلماء في تحصيلها، وقد جمع رحمه الله بين العلم، والزهد فعاش قانعاً، ورعاً يأكل الخبز وحده، ثم عُذِل في ذلك فصار يأكله مع الزيت.

ثانياً: التعريف بتفسيره "معالم التنزيل":

برع الإمام البغوي في علوم كثيرة، وأتقن كل فنٍ تحدّث فيه، واشتهر بكونه محدثاً أكثر منه مفسراً، واتقانه للحديث وعلومه منحت تفسيره قيمةً كبيرة؛ لكون السنة مصدراً أساسياً يعتمد عليها المفسرون في تفاسيرهم. عُرف تفسيره "بمعالم التنزيل" نسبة إليه جمع ممن ترجم له، منهم: ياقوت الحموي، وابن خلكان، والذهبي، والسبكي، والسيوطي، وغيرهم. (٣) كان الباعث له على تأليفه استجابةً لرغبة طلابه، وأخذاً بوصية الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ قال رحمه الله في مقدمة تفسيره: ((فسألني جماعة من أصحابي المخلصين، وعلى اقتباس العلم مقبلين: كتاباً في معالم التنزيل وتفسيره، فأجبتهم إليه، معتمداً على فضل الله تعالى وتيسيره، ممتثلاً وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم فيما يرويه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال: « إِنَّ رَجَالاً يَأْتُونَكُمْ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ يَتَقَفَّهُونَ فِي الدِّينِ، فَإِذَا أَتَوْكُمْ فَاسْتَوْصُوا بِهِمْ خَيْرًا »)) (٤) (٥). كان كتابه رحمه الله متوسطاً بين الطول الممل والقصر المخل، وقد وصفه في مقدمة تفسيره، فقال: ((فجمعت - بعون الله تعالى وحسن توفيقه - فيما سألتوا كتاباً وسطاً بين الطويل الممل، والقصر المخل، أرجو أن يكون مفيداً لمن أقبل على تحصيله مريداً)) (٦). ومن منهجه في تفسيره أنه يفسر القرآن بالقرآن، أو بالحديث، أو بأقوال الصحابة، ويستأنس بأقوال التابعين ومن بعدهم، وكان يفسر الآية بلفظ موجز، ويبين معناها بالرجوع إلى الآيات والأحاديث، وأقوال الصحابة، والتابعين، وأهل اللغة، ويتعرض للقراءات، ويذكر الآراء المختلفة وينتصر لرأي أهل السنة بالدليل، ويتعرض للآراء الفقهية ويرجح بينها تارةً، وتارةً يبسطها من دون ترجيح، ويذكر أحياناً الإسرائيليات ولا يعقب عليها. قدّم لكتابه بمقدمة ضمّتها ثلاثة فصول: فصل في فضائل القرآن وتعليمه، وفصل في فضائل تلاوة القرآن، وفصل في وعيد من قال في القرآن برأيه من غير علم.

المطلب الثاني: التعريف بالاحتمال في التفسير (بايجاز).

أولاً: تعريف الاحتمال لغةً واصطلاحاً.

❖ الاحتمال لغةً: مصدر احتمل، ويطلق في اللغة على معاني كثيرة، منها: التحول، والارتحال، والجواز والإمكان الذهني، والغضب، والتعب والمشقة، تقول: إني لأحمله على أمرٍ فما يتَّحَمَل، وأُحْمَلُه أمراً فما يتَّحَمَل، وإنَّه ليَحْتَمِلُ الصَّنِيعَةَ والإحسان، وَحَمَلْتُ فلاناً فلاناً وَتَحَمَلْتُ به عليه في الشَّفاعة والحاجة، وَتَحَامَلْتُ في الشيء إذا تَكَلَّفْتُهُ على مَشَقَّة، واستَحَمَلْتُ فلاناً نفسي أي حَمَلْتُهُ أموري وَخَوَّجِي، واحتمل القوم: ارتحلوا، والأمر أن يكون كذا جاز، والشيء والأمر حمله وصابر عليه، ويقال: احتمل ما كان منه أغضى عليه، وعفا عنه، واحتمل تغير لونه إذا غضب واستخفه الغضب، روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: (لا تناظروهم بالقرآن فإن القرآن حمال ذو وجه). أي: يُحْمَل عليه كل تأويل فيحتمله. (٧)

❖ الاحتمال اصطلاحاً: للعلماء والباحثين أقوال متعددة في تعريف الاحتمال، منها:

التعريف الأول: ما لا يكون تصور طرفيه كافياً، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني (٨).

التعريف الثاني: يستعمل الاحتمال بمعنى الوهم والجواز فيكون لازماً، وبمعنى الاقتضاء والتضمين فيكون متعدياً، نحو يحتمل أن يكون كذا، واحتمل الحال وجوها كثيرة (٩).

التعريف الثالث: بيان الآية بتضمن أو تردد معناها إلى معنى، أو معاني بدليل معتبر (١٠). ويرى الباحث أن يقال في تعريف الاحتمال: تردد الأمر بين معنيين، أو أكثر بحيث لا يمكن الترجيح بينهما؛ لعدم توفر الأدلة الكافية للترجيح، أو بسبب قوة الأدلة التي يستدل بها كل طرف.

ثانياً: أسباب المحتملات في التفسير وضوابط قبولها:

❖ أسباب المحتملات في التفسير. تنقسم أسباب المحتملات في التفسير إلى قسمين:

القسم الأول: أسباب لغوية: اللغة العربية مختلفة عن سائر لغات العالم استمدت قوتها من القرآن الكريم، فهي أبرز اللغات على الإطلاق، وأكثرها جزالة وقدرة على استيعاب وبسط المعاني، مما كان سبباً لوجود الاحتمال، إذ يتردد الذهن في اختيار المعنى من بين كم هائل من المعاني التي تحتلها الألفاظ، للأسباب التالية:

- ١) الاحتمال بسبب الاختلاف في وجوه الإعراب.
- ٢) الاحتمال بسبب المشترك اللفظي.
- ٣) الاحتمال بسبب الإجمال.
- ٤) الاحتمال بسبب الإبهام.
- ٥) الاحتمال بسبب دلالة حروف المعاني.
- ٦) الاحتمال بسبب التقديم والتأخير.
- ٧) الاحتمال بسبب حمل اللفظ على الحقيقة والمجاز.
- ٨) الاحتمال بسبب الحذف والتقدير.

القسم الثاني: أسباب شرعية: إنَّ التعارض الظاهري بين دلائل الشرع وتعليل النصوص يثير الاحتمالات الشرعية عند العلماء، ومن الأسباب المؤدية إلى ذلك:

- ١) اختلاف القراءات.
- ٢) الاختلاف في أسباب النزول.
- ٣) الاختلاف بسبب احتمال العموم والخصوص.
- ٤) الاختلاف بسبب احتمال الإطلاق والتقييد.
- ٥) الاختلاف بسبب احتمال زيادة كلمة.
- ٦) الاختلاف بسبب احتمال النسخ أو الإحكام.
- ٧) الاختلاف بسبب الروايات المنقولة.

❖ ضوابط قبول المحتملات: تحتاج المحتملات إلى ضوابط تصونها، وتردع أصحاب الأهواء والشهوات والأنفس المريضة، لكيلا تكون مرتعاً يستقي منه كل صاحب بدعة أو هوى ما يوافق بدعته وهواه، فمن هذه الضوابط:

(١) ألا تتناقض ما جاء عن السلف.

(٢) أن يكون المعنى المُفسَّر به صحيحاً.

(٣) أن تحتل الآية المعنى في السياق.

(٤) ألا يُقصر معنى الآية على هذا المحتمل دون غيره. (١١)

المبحث الأول: أنواع المحتملات في تفسير الإمام البغوي ومنهج في إيرادها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أنواع المحتملات في تفسير الإمام البغوي:

تنوعت الاحتمالات التي ذكرها الإمام البغوي في تفسيره، بين القرآن، والسنة، والقراءات، واللغة، فجاءت على النحو التالي:

النوع الأول: احتمالات تعود إلى القرآن الكريم واللغة: بعض الاحتمالات التي ذكرها الإمام البغوي تعود إلى القرآن الكريم واللغة معاً، ومثال ذلك: قال الإمام البغوي عند تفسير قوله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ [سورة القيامة: ١٤] : ((قال عكرمة، ومقاتل، والكلبي: معناه بل الإنسان على نفسه من نفسه رقباء يرقبونه ويشهدون عليه بعمله، وهي سمعه وبصره وجوارحه، ودخل الهاء في البصيرة؛ لأن المراد بالإنسان هاهنا جوارحه، ويحتمل أن يكون معناه ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ يعني: لجوارحه، فحذف حرف الجر كقوله: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَسْتَرْضِعَ أَوْلَادَكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣] ، أي لأولادكم. ويجوز أن يكون نعتاً لاسم مؤنث، أي: بل الإنسان على نفسه عين بصيرة. وقال أبو العالية، وعطاء: بل الإنسان على نفسه شاهد، وهي رواية العوفي عن ابن عباس، والهاء في "بصيرة" للمبالغة، دليل هذا التأويل، قوله عز وجل: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَبِيبًا﴾ [سورة الإسراء: ١٤] .)) (١٢)

النوع الثاني: احتمالات تعود إلى السنة المطهرة والقراءات: بعض الاحتمالات التي ذكرها الإمام البغوي تعود إلى السنة والقراءات معاً، ومثال ذلك: قال الإمام البغوي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [سورة الإسراء: ١٦] : ((قرأ مجاهد: "أمرنا" بالتشديد أي: سلطانا شرارها فعصوا وقرأ الحسن وقتادة ويعقوب "أمرنا" بالمد، أي: أكثرنا، وقرأ الباقون مقصوراً مخففاً، أي: أمرناهم بالطاعة فعصوا، ويحتمل أن يكون معناه جعلناهم أمراء، ويحتمل أن تكون بمعنى: أكثرنا، يقال: أمرهم الله أي كثرهم الله، وفي الحديث: «خَيْرُ الْمَالِ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ» (١٣) أي كثيرة النسل. ويقال: منه أمر القوم يأمرن أمراً إذا كثروا وليس من الأمر بمعنى الفعل فإن الله لا يأمر بالفحشاء. واختار أبو عبيدة قراءة العامة وقال: لأن المعاني الثلاثة تجتمع فيها يعني الأمر والإمارة والكثرة.)) (١٤)

النوع الثالث: احتمالات تعود إلى اختلاف القراءات: بعض الاحتمالات التي ذكرها الإمام البغوي تعود إلى اختلاف القراءات فقط، ومثال ذلك: قال الإمام البغوي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ [سورة المؤمنون: ٢٩] : ((قرأ أبو بكر عن عاصم "منزلاً" بفتح الميم وكسر الزاي، أي يريد موضع النزول، قيل: هو السفينة بعد الركوب، وقيل: هو الأرض بعد النزول، ويحتمل أنه أراد في السفينة، ويحتمل بعد الخروج، وقرأ الباقون "منزلاً" بضم الميم وفتح الزاي، أي إنزالاً، فالبركة في السفينة النجاة، وفي النزول بعد الخروج كثرة النسل من أولاده الثلاثة)) (١٥)

النوع الرابع: احتمالات تعود إلى القراءات واللغة: بعض الاحتمالات التي ذكرها الإمام البغوي تعود إلى القراءات واللغة معاً، ومثال ذلك: قال الإمام البغوي عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تُضَكَّرُ وَوَلِدَةٌ يُؤَلِّدُهَا﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣] : ((قرأ ابن كثير وأهل البصرة برفع الراء نسقاً على قوله ﴿لَا تُكْفَرُ﴾ وأصله تضارر فأدغمت الراء في الراء، وقرأ الآخرون تضارر بنصب الراء، وقالوا: لما أدغمت الراء في الراء حركت إلى أخف الحركات وهو النصب ... فعلى هذين القولين أصل الكلمة لا تضارر بفتح الراء الأولى على الفعل المجهول، والوالدة والمولود له مفعولان، ويحتمل أن يكون الفعل لهما وتكون تضارر بمعنى تضارر بكسر الراء الأولى على تسمية الفاعل والمعنى ﴿لَا تُضَكَّرُ وَوَلِدَةٌ يُؤَلِّدُهَا﴾ فتأبى أن ترضع ولدها ليشق على أبيه.)) (١٦)

النوع الخامس: احتمالات تعود إلى اللغة: تعددت صور الاحتمالات اللغوية في تفسير الإمام البغوي، فجاءت على النحو التالي:

(١) **احتمالات لغوية تعود إلى الإعراب والحذف والتقدير، ومثال ذلك:** قال الإمام البغوي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا آلَ قَيْبَةَ آلِي كُنْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة البقرة: ١٤٣] : ((قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا آلَ قَيْبَةَ آلِي كُنْتَ عَلَيْهِمْ﴾ أي تحويلها يعني بيت المقدس، فيكون من باب حذف

المضاد، ويحتمل أن يكون المفعول الثاني للجعل محذوفاً، على تقدير وما جعلنا القبلة التي كنت عليها منسوخة، وقيل معناه التي أنت عليها، وهي الكعبة كقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [سورة آل عمران: ١١٠] أي: أنتم^(١٧).

(٢) احتمالات لغوية تعود إلى الاختلاف في وجوه الإعراب، ومثال ذلك: قال الإمام البغوي عند تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا ءَامِنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [سورة آل عمران: ١٦]: ((﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ إن شئت جعلت محل الذين خفصاً رداً على قوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّا لَإِذِينَ اتَّقَوْا﴾ [سورة آل عمران: ١٥] وإن شئت جعلته رفعاً على الابتداء، ويحتمل أن يكون نصباً تقديره أعني الذين يقولون: ﴿رَبَّنَا إِنَّا ءَامِنَّا﴾^(١٨).

(٣) احتمالات لغوية تعود إلى حمل اللفظ على الحقيقة والمجاز، ومثال ذلك: قال الإمام البغوي عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَتِ الْمُكْدِبِينَ﴾ [سورة الأنعام: ١١]: ((﴿قُلْ﴾ يامحمد لهؤلاء المكذبين المستهزئين، ﴿سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ معتبرين، يحتمل هذا: السير بالعقول والفكر، ويحتمل السير بالأقدام^(١٩).

المطلب الثاني: منهج الإمام البغوي وطرق عرضه في إيراد الاحتمالات.

من خلال تتبع الاحتمالات التي ذكرها الإمام البغوي في تفسيره، يمكننا الوقوف على منهجه وطرق عرضه في إيراد الاحتمالات، ويمكن تلخيصها في التالي:

أولاً: منهجه في إيراد الاحتمالات:

تنوع منهج الإمام البغوي في إيراد الاحتمالات فكانت أبرز معالم منهجه هي:

- (١) عرض الاحتمال بإسلوب سهل موجز واضح.
- (٢) يعتمد على اللغة كثيراً عند إيراده للاحتمال.
- (٣) عدم التصريح بذكر مصدر الاحتمال غالباً.
- (٤) عدم التصريح بالترجيح بين الاحتمالات.
- (٥) ذكر الآية أو الحديث الذي يدعم أحد الاحتمالات إن وجد.
- (٦) التشبيه إلى الفرق في المعنى أو علاقة ذلك باللغة والنحو والإعراب عند ذكر الاحتمال.
- (٧) في القراءات ينبّه إلى الفرق في المعنى، أو علاقة ذلك باللغة والنحو والإعراب.
- (٨) قد يستشهد بأقوال السلف على بعض الاحتمالات دون أن يذكر أقوالاً أخرى لباقي الاحتمالات.
- (٩) قد يذكر أقوال العلماء وما ورد من احتمال في أقوالهم.

ثانياً: طرق عرضه للاحتتمالات:

يعرض الإمام البغوي الاحتمالات بطرق متنوعة، وبعد تتبّع الاحتمالات التي ذكرها وقفنا على خمسة أنواع من طرق عرضه للاحتتمالات، وهي:

- (١) يفسر الآية أولاً، ثم يذكر الاحتمال.
- (٢) يذكر أولاً أوجه القراءة في الآية ثم يذكر الاحتمال بناءً على اختلاف القراءات.
- (٣) يذكر أولاً أحد أوجه القراءة في الآية ويبين معناها، ثم يذكر الاحتمال، ثم يذكر القراءة الأخرى فيها.
- (٤) يذكر أولاً أوجه القراءة، ثم يذكر الاحتمال في وجوه الإعراب.
- (٥) يذكر وجوه الإعراب وفي أثناء عرضها يذكر الاحتمال.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية، وفيها: المحتملات التفسيرية التي ذكرها الإمام البغوي في تفسيره، وعددها (عشرة) احتمالات.

المسألة الأولى: المراد بقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكِبْرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِعَ لَكُمْ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة البقرة: ١٤٣]

قال الإمام البغوي: ((قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾. أي تحويلها يعني بيت المقدس، فيكون من باب حذف المضاف، ويحتمل أن يكون المفعول الثاني للجعل محذوفاً، على تقدير وما جعلنا القبلة التي كنت عليها منسوخة، وقيل معناه التي أنت عليها، وهي الكعبة، كقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾. [سورة آل عمران: ١١٠] أي: أنتم^(٢٠).

الدراسة: أشار الإمام البغوي إلى أنه يحتمل أن يكون المراد بالقبلة "بيت المقدس" ويحتمل أن يكون المراد "الكعبة" على حسب التقديرات والأوجه التي نكرها أعلاه. فعلى القول بأن المراد بالقبلة "بيت المقدس" ذهب طائفة من السلف رحمهم الله، منهم: قتادة، والسدي، وعطاء^(٢١)، وممن قال بهذا القول من المفسرين: (مقاتل، والطبري، وابن أبي زمنين، والثعلبي، والماوردي، والسمعاني، وابن الجوزي، والخازن، وابن كثير، وابن عاشور، والصابوني)^(٢٢). وينسب إلى ابن عباس رضي الله عنهما بأن المراد بالقبلة "الكعبة"^(٢٣)، وتبعه على هذا القول طائفة من المفسرين، هم: (السمرقندي، والواحدي، والزمخشري، والبيضاوي، والنسفي، والنيسابوري، والشربيني)^(٢٤). ومن المفسرين من اكتفى بذكر الاحتمال في الآية، وبعضهم زاد بذكر بعض الأوجه فيها، ولم يرجح بينها، وهم: (ابن عطية، والرازي، والقرطبي، وأبي حيان، والسمين الحلبي، وابن عادل، والقاسمي)^(٢٥). إن سبب اختلاف المفسرين رحمهم الله هو أن الآية تحتل أوجهاً من التأويل^(٢٦):

الوجه الأول: أن الجعل بمعنى التصيير، و "القبلة" مفعول أول، و "التي كنت عليها" مفعول ثان، فيكون المعنى: وما جعلنا القبلة الجهة التي كنت عليها، وهي الكعبة.

الوجه الثاني: أن التصيير هو الانتقال من حال إلى حال، و "القبلة" مفعول ثاني، و "التي كنت عليها" مفعول أول، فيكون المعنى: وما جعلنا القبلة الكعبة التي كانت قبلة لك أولاً، ثم صرفت عنها إلى بيت المقدس قبلتك الآن.

الوجه الثالث: أن "القبلة" مفعول أول، و "التي كنت عليها" صفتها، والمفعول الثاني محذوف تقديره: وما جعلنا القبلة التي كنت عليها منسوخة. **الوجه الرابع:** أن "القبلة" مفعول أول، و "إلا لنعلم" هو المفعول الثاني، وذلك على حذف مضاف تقديره: وما جعلنا صرف القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم.

الوجه الخامس: أن "القبلة" مفعول أول، والثاني محذوف، و "التي كنت عليها" صفة لذلك المحذوف، والتقدير: وما جعلنا القبلة القبلة التي. وفي قوله: "كنت" وجهان:

أحدهما: أنها زائدة، ويروى عن ابن عباس، أي: أنت عليها، كقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾. [سورة آل عمران: ١١٠] **الثاني:** يجوز أن يكون قوله: "التي كنت عليها" لساناً للحكمة في جعل بيت المقدس قبلة يعني أصل أمرك أن تستقبل الكعبة، وأن استقبالك بيت المقدس كان أمراً عارضاً لغرض، وإنما جعلنا القبلة الجهة التي كنت عليها قبل وقتك هذا وهي "بيت المقدس" لنمتحن الناس، وننظر من يتبع الرسول، ومن لا يتبعه. ووجه ثالث يُنسب إلى أبي مسلم وهو قوله: قد يقال: كنت بمعنى: صرت، كقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾، وقد يقال: كان في معنى لم يزل، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾. [سورة النساء: ١٥٨]، فلا يمتنع أن يراد بقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾، أي: التي لم تزل عليها، وهي الكعبة إلا كذا وكذا.

رأي الباحث: من أهم الوسائل لفهم النصوص الشرعية هو التمكن من معرفة تركيب الألفاظ، من تقديم وتأخير وحذف وإضافة، أو حركة إعراب، وغيرها، ويعتمد المفسرون كثيراً على أقوال علماء اللغة في مسائل الإعراب، وهم بدورهم مختلفون فيما بينهم في بعض وجوه الإعراب، وبعض عباراتهم تحتمل أكثر من توجيه؛ لذلك تتفاوت أقوال المفسرين وتتعارض، وبناءً عليه يحدث الاختلاف في بيان المراد من الآيات. وهذه المسألة من المسائل بالغة الدقة، ومتشعبة الأطراف، ولا يوجد نص يُعتمد عليه من كتاب الله تعالى، أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، أو نقل صحيح عن أحد الصحابة رضوان الله عليهم، والآية تحتل المعنيين إذا اعتبرنا أن "التي كنت عليها" صفة، فاحتمل أن المراد بالقبلة: "الكعبة"، واحتمل أن المراد: "بيت المقدس"، فكل منهما متصف بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان عليه، والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية، وفيها احتمالان:

الاحتمال الأول: مقدار ما تعطى الأم إذا لم يرتضع الطفل من غيرها. ورد هذا الاحتمال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُولَادًا يُرَضَعْنَ أَولَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَاوَدَةُ يُؤَادُّهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا بِأَوْلَادِكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْقُوا اللَّهَ وَعَالَمُوا أَنَّ

اللَّهُ يَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴿٢٣٣﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣] قال الإمام البغوي: ((ومعنى الآية: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَوَلِدَةً يُؤَلِّدُهَا﴾ فينزع الولد منها إلى غيرها بعد أن رضيت بإرضاعه ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ، يُؤَلِّدُهَا﴾ أي لا تلقيه المرأة إلى أبيه بعدما ألقها، تضاره بذلك، وقيل معناه ﴿لَا تُضَاكِرْ وَوَلِدَةً﴾ فتكرهه على إرضاعه إذا كرهت إرضاعه، وقيل الصبي من غيرها، لأن ذلك ليس بواجبٍ عليها ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ، يُؤَلِّدُهَا﴾ فيحتمل أن تعطى الأم أكثر مما يجب لها إذا لم يرتضع من غيرها)).^(٢٧)

الدراسة: هذه المسألة ألصق بالفقه منها بالتفسير، وفيها تفصيل، فيما أن تكون الأم على عصمة زوجها، وإما أن تكون مطلقة، فإن كان لدى الأم رغبة وطلبت إرضاع ولدها أُحبيبت إلى ذلك وجوباً سواءً أكانت على عصمة الأب، أم مطلقة، على قول جمهور الفقهاء لقوله تعالى: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَوَلِدَةً يُؤَلِّدُهَا﴾.^(٢٨) أما حق الأم في الأجرة مقابل الرضاع، فالحنفية يفرقون بين حقها وهي في العصمة، أو العدة، وبين كونها بائناً، ففي حال كونها في عصمته، أو عدته فإنهم يرون أنها ليس لها طلب الأجرة لأن الله تعالى أوجب عليها الرضاع ديناً، مقيداً بإيجاب رزقها على الأب، لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾. فتقوم الأجرة مقام الرزق، ومن لم تكن في عصمته، أو عدته فلها أخذ الأجرة لأن إلزامها بالرضاعة وهي بائن مضارة لها^(٢٩). والمالكية يقولون: إن كانت الأم ممن يرضع مثلها وكانت في عصمة الأب فليس لها طلب الأجرة بالإرضاع؛ لأن الشرع أوجبه عليها فلا تستحق بواجب أجرة، أما الشريفة التي لا يرضع مثلها، والمطلقة من الأب، فلها طلب الأجرة، وإن تعينت للرضاع، أو وجد الأب من ترضع له مجاناً^(٣٠). وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن لها طلب الأجرة، سواءً أكانت على عصمته أم مطلقة، لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾.^(٣١) واختلفوا فيما لو طلبت الأم أكثر من أجرة المثل، فذهب الحنفية إلى أنه إن وجد الأب من ترضع له مجاناً، أو بأجرة المثل جاز له انتزاعه منها، والمالكية يقولون: إن وجد الأب من ترضع له بأقل من أجرة المثل فليس لها إلا ذلك، وفي رواية أخرى في المذهب لها أجرة المثل، وذهب الشافعية إلى أن أكثر من أجرة المثل لا تلزم الأب لتضرره، وفي مذهب الحنابلة إن طلبت أجر المثل، فأراد انتزاعه منها ليسلمه إلى من ترضعه بأجر المثل، أو أكثر، لم يكن له ذلك، وإن وجد متبرعة، أو من ترضعه بدون أجر المثل، فله انتزاعه منها.^(٣٢) قال ابن رجب: ((فإن طلبت زيادة على أجرة مثلها زيادة كثيرة ووجد الأب من يرضعه بأجرة المثل لم يلزم الأب إجابتها إلى ما طلب لأنها تقصد المضارة)).^(٣٣) ويرى بعض المفسرين أنه إن طلبت الأم أكثر مما يجب لها، ولم يقبل الطفل غير ثدي أمه، فليس لها إلا أجرة مثلها، وهو قول: (الطبري، والماوردي، وابن عطية، والقرطبي، وابن جزري، وأبي حيان، والثعالبي، وابن عاشور، والشوكاني)^(٣٤)، ولم يتطرق كثير من المفسرين إلى أجرة الأم إن طلبت أكثر مما يجب لها.

رأي الباحث: الذي يظهر والله أعلم أنه لا يحق للأم أن تبتز الأب وتطلب منه أكثر مما يجب لها، إلا أن يعطيها الأب ذلك بطيب نفس منه، ويجب عليها أن تقدر الموقف والحاجة الماسة لابنها الذي لم يقبل غير ثديها، فإن ذلك مدعاة لتضرر الابن، وربما أودى إلى هلاكه، فإن امتنعت فيرفع أمرها للقضاء لئيم إجبارها على إرضاع ابنها بأجرة مثلها.

الاحتمال الثاني: معنى كلمة "تضار" بعد الرجوع إلى أصلها "تضارر" في قوله تعالى: ﴿وَأُولَادًا يُرَضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَاكِرْ وَوَلِدَةً يُؤَلِّدُهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ، يُؤَلِّدُهَا وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ سَتَرَضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَأَلْفَوْا اللَّهَ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣] قال الإمام البغوي: ((قرأ ابن كثير وأهل البصرة برفع الراء نسفاً على قوله: ﴿لَا تُكَلَّفُ﴾. وأصله تضارر فأدغمت الراء في الراء، وقرأ الآخرون تضار بنصب الراء، وقالوا: لما أدغمت الراء في الراء حُرِكت إلى أخف الحركات وهو النصب ومعنى الآية: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَوَلِدَةً يُؤَلِّدُهَا﴾. فينزع الولد منها إلى غيرها بعد أن رضيت بإرضاعه ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ، يُؤَلِّدُهَا﴾ أي لا تلقيه المرأة إلى أبيه بعدما ألقها، تضاره بذلك، وقيل معناه: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَوَلِدَةً﴾. فتكرهه على إرضاعه إذا كرهت إرضاعه، وقيل الصبي من غيرها، لأن ذلك ليس بواجبٍ عليها ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ، يُؤَلِّدُهَا﴾. فيحتمل أن تعطى الأم أكثر مما يجب لها إذا لم يرتضع من غيرها. فعلى هذين القولين أصل الكلمة لا تضارر بفتح الراء الأولى على الفعل المجهول، والوالدة والمولود له مفعولان، ويحتمل أن يكون الفعل لهما وتكون تضارر بمعنى تضارر بكسر الراء الأولى على تسمية الفاعل والمعنى: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَوَلِدَةً﴾. فتأبى أن ترضع ولدها ليشق على أبيه ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ، يُؤَلِّدُهَا﴾. أي لا يضار الأب أم الصبي، فينزعها منها

ويمنعها من إرضاعه، وعلى هذه الأقوال يرجع الإضرار إلى الوالدين يضر كل واحد منهما صاحبه بسبب الولد، ويجوز أن يكون الضرر راجعاً إلى الصبي، أي لا يضر كل واحد منهما الصبي، فلا ترضعه الأم حتى يموت، أو لا ينفق الأب، أو ينتزعه من الأم حتى يضر بالصبي، فعلى هذا تكون الباء زائدة ومعناه: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَوَلَدَهُ يُؤَلِّدُهَا﴾. ولا أب بولده وكل هذه الأقاويل مروية عن المفسرين^(٣٥).

الدراسة: ذكرت في كلمة "تضار" ست قراءات:

القراءة الأولى: قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، بالرفع لقوله قبلها: "لا تكلف" فأدغمت الراء في الراء بناءً على أصل الكلمة "تضارر"، وأتبع الرفع، وعطفت جملة خبرية على جملة خبرية، و"لا" نافية؛ لكن الخبر هنا المراد به النهي، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمَطْلَقَتُ يَرَبِّصَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٨] أي: ليربصن.^(٣٦)

القراءة الثانية: قراءة الباقيين بالنصب، على أن "لا" ناهية والفعل مجزوم بها، فأدغمت الراء في الراء بناءً على أصل الكلمة "تضارر"، فحركت إلى أخف الحركات.^(٣٧) وباقي القراءات في "لا تضارر"، هي: قراءة الحسن بالكسر على النهي، وقراءة أبي جعفر بالسكون مع التشديد على نية الوقف، وقراءة الأعرج بالسكون مع التخفيف، وقراءة كاتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه. "لا تضارر".^(٣٨) وقرأ عمر بن الخطاب، وابن مسعود رضي الله عنهما "لا تضارر" بفتح الراء الأولى وسكون الثانية، وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما "لا تضارر" بكسر الراء الأولى وسكون الثانية. وقراءة من شدد الراء مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، أو مسكنة، أو خففتها تحتمل أن تكون الراء الأولى مفتوحة، فيكون الفعل مبنياً للمفعول، وتكون «والدة» مفعولاً لم يُسم فاعله، وحذف الفاعل للعلم به، ويؤيده قراءة عمر رضي الله عنه، وأن تكون مكسورة فيكون الفعل مبنياً للفاعل، وتكون «والدة» حينئذ فاعلاً به، ويؤيده قراءة ابن عباس.^(٣٩) ففي قوله "لا تضارر" وجهان بناءً على أصل الكلمة "تضارر":

الوجه الأول: فتح الراء الأولى، وعليه تكون المرأة هي المفعول بها الضرر، ويكون المعنى: لا يضر الأب الأم فينزع الولد منها بعد رضاها بإرضاعه، أو لا تكره الأم على إرضاع الولد إذا قبل غيرها.

الوجه الثاني: كسر الراء الأولى، وعليه تكون المرأة هي الفاعلة للضرر، ويكون المعنى: لا تضر الأم الأب فتمتنع عن إرضاع ولده وتلقي به إليه، أو أن تطلب منه أكثر مما يجب لها عليه فتضره بذلك. فعلى هذا يرجع الضرر إلى الوالدين فيكون المعنى: لا يضر كل واحد منهما صاحبه بسبب الولد. وقد يكون الضرر راجعاً إلى الولد، والمعنى: لا يضر كل واحد من الأبوين الولد، فلا ترضعه حتى يموت فيتضرر بذلك، ولا ينفق عليه الأب، أو ينزعه من أمه فيضره بذلك، فعلى هذا تكون "الباء" زائدة، أو سببية، أو يكون "تضارر" بمعنى "تضرر" وتكون "الباء" صلة، والمعنى لا تضار والدة ولدها ولا أب ولده.^(٤٠) القول بأن معنى: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَوَلَدَهُ يُؤَلِّدُهَا﴾ أي: لا ينزع الولد من أمه بعد أن رضيت بإرضاعه ولا يُدفع إلى غيرها، ومعنى: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ، يُؤَلِّدُهَا﴾ أي: لا تُلقي الأم الولد إلى أبيه وقد ألقته تضارر بذلك، مروى عن سعيد بن جبير، ومجاهد، وقتادة، والحسن، والضحاك، والسدي، وغيرهم، وذهب إليه من المفسرين، (الطبري، والثعلبي، والواحدي، والعز بن عبد السلام ونسبه للجمهور، والخازن، وابن كثير) وضعف بعضهم القولين الآخرين، وبعضهم لم يتطرق لها، وهي: لا تكره الأم على إرضاع الولد إذا قبل الرضاعة من غيرها، ولا تطلب الأم من الأب أكثر مما يجب لها عليه تضره بذلك.^(٤١) وبعض المفسرين ذكروا الأقوال في المسألة ولم يرجحوا، كابن عطية، والرازي، والنسفي، وابن جزى، والسمين الحلبي، والقاسمي، والصابوني.^(٤٢) في قوله تعالى: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَوَلَدَهُ يُؤَلِّدُهَا﴾. جاءت

الراء مشددة، وهي "راءان" الأولى متحركة ثم سُكَّنت للتضعيف، ولها وجهان الفتح، والكسر، وكل واحد منهما يصح أن يكون مراداً هنا دون الآخر، فبالكسر "لا تضارر" نهي للوالدة عن الإضرار بالمولود له وهو الأب؛ بالامتناع عن إرضاع الولد بأجر، أو بطلب أجر الرضاعة زيادةً على ما ترضع به غيرها، وقوله: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ، يُؤَلِّدُهَا﴾. يكون الأب هو منهيّاً عن الإضرار بالوالدة بمنع أجر الرضاعة، أو تكليفها الإرضاع وهي عاجزة عن ذلك، وبالفتح "لا تضارر" أي: لا يلحق الأب الضرر بالأم، فينزع الولد منها إلى غيرها بعد أن رضيت بإرضاعه، ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ، يُؤَلِّدُهَا﴾. أي: لا تلحق الأم الضرر بالأب، فتلقية إلى أبيه بعد ما عرفها تضارر بذلك، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٢] فإن حُمل على الكسر فهو نهي الكاتب والشهيد عن الإضرار بصاحب الحق بتغيير الكتابة والشهادة، أو الامتناع عنهما، وإن حُمل على الفتح فهو نهي صاحب الحاجة عن الإضرار بالكاتب والشهيد بتكليفهما قضاء حاجة الغير وهما مشغولان.^(٤٣)

رأي الباحث: الذي يظهر والله أعلم أنه يصحّ الفتح والكسر في " تضارر " فعلى فتح الراء الأولى يكون الفعل مبنياً للمفعول، والوالدة مفعولاً والفاعل محذوف، فيكون المعنى: لا يضر الأب الأم فينزع الولد منها بعد رضاها بإرضاعه، أو لا تكره الأم على إرضاع الولد إذا قبل غيرها، وعلى الكسر يكون الفعل مبنياً للفاعل، وتكون "والدة" هي الفاعل، فيكون المعنى: لا تضر الأم الأب فتمتنع عن إرضاع ولده وتلقي به إليه، أو أن تطلب منه أكثر مما يجب لها عليه فتضره بذلك.

المسألة الثالثة: وجوه الإعراب في: "الذين يقولون" في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾. [سورة آل عمران: ١٦] قال الإمام البغوي: ((الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ إن شئت جعلت محل الذين خفضاً رداً على قوله: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾. [سورة آل عمران: ١٥] وإن شئت جعلته رفعاً على الابتداء، ويحتمل أن يكون نصباً تقديره أعني الذين يقولون ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا﴾. ((٤٤))

الدراسة: في المسألة كما ذكر الإمام البغوي ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن يكون في موضع خفض، رداً على قوله: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾. وتقديره: للذين اتقوا الذين يقولون.

القول الثاني: أن يكون في موضع الرفع، وتقديره: يقولون على الابتداء.

القول الثالث: أن يكون في موضع النصب، وتقديره: أعني: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا﴾.

بعض المفسرين فسّر الآية بناءً على القول الأول ولم يتطرقوا إلى القولين الآخرين، وهم: (الزجاج، والثعالبي، والمراغي، وابن عاشور، وطنطاوي).^(٤٥) وذكر ابن عطية الأقوال الثلاثة واختار القول الأول، وذكروا أيضاً أبو السعود واختار القول الثاني^(٤٦). واختار الفراء، والطبري القولين الأول والثاني، واختار الزمخشري القولين الثاني والثالث، وجوّز القول الأول، واختار القرطبي، والأبياري القول الأول وجوّز القولين الآخرين.^(٤٧) وبعض المفسرين ذكر الأقوال الثلاثة ولم يختار أيّاً منها، وهم: (الرازي، والبيضاوي، والنسفي، وأبي حيان، وابن عادل، والشوكاني)^(٤٨). وجوّز أبو البقاء العكبري الأقوال الثلاثة، واختار النحاس القول الأول، وجوّز القولين الآخرين^(٤٩). وقد يُحمل القول بالخفض على النعت والبدل، فيكون إما نعتاً للذين اتقوا، أو بدلاً منه، وإما نعتاً للعباد أو بدلاً منهم، ويُحمل القول بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف، أو خبرٌ مبتدأه محذوف، ويُحمل القول بالنصب على الإضمار، أعني أو أمدح.^(٥٠)

رأي الباحث: الذي يظهر والله أعلم أن جميع أوجه الإعراب تحتلها الآية، فعلى القول بالخفض، يكون الاسم الموصول "الذين" في محل جر بدل من "الذين اتقوا"، أو نعتاً له، وعلى القول بالرفع يكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره "هم الذين يقولون"، وعلى القول بالنصب يكون على المدح بفعلٍ محذوفٍ، تقديره "أمدح الذين يقولون"، و "يقولون" فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بثبوت النون، والواو فاعل.

المسألة الرابعة: معنى "سيروا" في قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾. [سورة الأنعام: ١١] قال الإمام البغوي: ((﴿قُلْ﴾ يا محمد لهؤلاء المكذبين المستهزئين، ﴿سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ معتبرين، يحتمل هذا: السير بالعقول والفكر، ويحتمل السير بالأقدام)).^(٥١)

الدراسة: اختلف المفسرون رحمهم الله في معنى: "سيروا" الواردة في الآية على قولين:

القول الأول: السير بالعقول والفكر. اختار هذا القول من المفسرين (الماتريدي، وابن كثير، والخازن).^(٥٢)

القول الثاني: السير بالأقدام. اختار هذا القول من المفسرين (ابن عطية، والرازي، والقرطبي، والنسفي، وأبي حيان، وابن عرفة، والنيسابوري، والقاسمي، والمراغي، والسعدي).^(٥٣) وعبر بعض المفسرين عن المعنى بألفاظ تحتل المعنيين، فقد استخدم الطبري كلمة: "جولوا"، واستخدم القشيري كلمة: "دوخوا".^(٥٤) وبعض المفسرين ذكروا المعنيين ولم يختاروا، كالسمعاني، وابن عادل، وابن عاشور.^(٥٥) قال النيسابوري: ((واعلم أنه سبحانه قال ها هنا "ثم انظروا" وفي موضع آخر "فانظروا"^(٥٦) فالفاء لمجرد اعتبار ترتيب النظر على السير، وثم لتباعد ما بين المباح والواجب فإن السير مباح، والنظر واجب، وأيضاً شتان بين السير الصوري بقدم الأشباح، وبين السير المعنوي بقدم الأرواح والله أعلم)).^(٥٧)

رأي الباحث: الذي يظهر والله أعلم أن المراد بكلمة "سيروا" هو السير بالأقدام، فقد كانت ديار الأمم السابقة المكذبة ليست ببعيد منهم، كديار قوم عاد، وثمود، ولوط، ومدين، ومدائن صالح، فقد كانوا يسافرون للتجارة شمالاً وجنوباً ويمرّون على هذه الديار، فأمرهم الله تعالى بالسير في الأرض، والنظر فيما حلّ بالمكذبين من الأمم السابقة ليعتبروا بذلك.

المسألة الخامسة: المراد بقوله: "كلهم أجمعون" في قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [سورة الحجر: ٣٠] قال الإمام البغوي: ((فإن قيل: لم قال: ﴿ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾. وقد حصل المقصود بقوله فسجد الملائكة؟ قلنا: زعم الخليل وسيبويه^(٥٨) أنه ذكر ذلك تأكيداً، وذكر المبرد^(٥٩): أن قوله: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ ﴾ كان من المحتمل أنه سجد بعضهم فذكر "كلهم" ليزول هذا الإشكال، ثم كان يُحتمل أنهم سجدوا في أوقات مختلفة فزال ذلك الإشكال بقوله "أجمعون"))^(٦٠).

الدراسة: القول بالتأكيد في قوله تعالى: ﴿ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ذهب إليه كثير من المفسرين، مثل: (الزجاج، والواحدي، والبيضاوي، وابن عادل، والنيسابوري، والسيوطي، والشوكاني، والقاسمي، والسعدي، وابن عاشور، وطنطاوي، والصابوني).^(٦١) واختار أبو البقاء العكبري هذا القول، ونسبه للجمهور^(٦٢). وقال البيضاوي: ((أكد بتأكيدين للمبالغة في التعميم ومنع التخصيص، وقيل أكد بالكل للإحاطة وبأجمعين للدلالة على أنهم سجدوا مجتمعين دفعةً، وفيه نظر إذ لو كان الأمر كذلك كان الثاني حالاً لا تأكيداً))^(٦٣). وقال النيسابوري: ((قال المبرد: قوله "كلهم" أزال احتمال أن بعض الملائكة لم يسجدوا، وقوله: "أجمعون" أزال احتمال أنهم سجدوا متفرقين، وقال سيبويه والخليل: "أجمعون" تأكيد بعد توكيد، ورجح الزجاج هذا القول؛ لأن أجمع معرفة فلا يقع حالاً، ولو صحَّ أن يكون حالاً وكان منتصباً لأفاد المعنى الذي ذكره المبرد))^(٦٤). ونقل ابن الجوزي عن ابن الأنباري، قوله: أن "كلاً" تدل على اجتماع القوم في الفعل، ولا تدل على اجتماعهم في الزمان.^(٦٥) وقال النسفي: ((فالملائكة جمع عام محتمل للتخصيص فقطع باب التخصيص بقوله كلهم وذكر الكل احتمال تأويل التفرق فقطعه بقوله أجمعون))^(٦٦). ويُنسب إلى بعض أهل العلم أن "كلهم" لو وقف عليه لصلحت للاستيفاء، وصلحت على معنى المبالغة مع أن يكون البعض لم يسجد، وهذا كما يقول القائل: كل الناس يعرف كذا، وهو يريد أن المذكور أمرٌ مشتهر، فلما قال: "أجمعون" رُفِعَ الاحتمال في أن يبقى منهم أحد، واقتضى الكلام أن جميعهم سجد.^(٦٧) وبعض المفسرين لم يبدوا رأيهم عند تفسير الآية؛ لكنهم ألمحوا في مواضع أخرى من تفاسيرهم إلى أن المراد التأكيد، كالطبري، والسمين الحلبي.^(٦٨) وبعضهم صَدَّرَ تفسيره للآية بذكر قول الخليل وسيبويه، ثم ذكروا قول المبرد، ولم يختاروا، كالسمعاني، والرازي، والخازن.^(٦٩)

رأي الباحث: الذي يظهر والله أعلم أن التأكيد هو المراد من الآية، وذكر الكل لا يحتمل تأويل التفرقة؛ بل تدل على الاجتماع في الفعل لا في الزمان، والتأكيد بـ "أجمعون" لا يقتضي الاجتماع في حالة واحدة، لأنها معرفة فلا يصح أن تكون حالاً، ولقد جاءت بالرفع ولو كانت حالاً لجاءت "أجمعين".

المسألة السادسة: معنى "أمرنا" في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْنَا الْقَوْلُ فَنَدَمْنَا نَدْمًا ذَمِيرًا ﴾ [سورة الإسراء: ١٦] قال الإمام البغوي: ((قرأ مجاهد: "أمرنا" بالتشديد أي: سلطنا شرارها فعصوا وقرأ الحسن وقتادة ويعقوب "أمرنا" بالمد، أي: أكثرنا. وقرأ الباقر مقصوراً مخففاً، أي: أمرناهم بالطاعة فعصوا، ويحتمل أن يكون معناه جعلناهم أمراء، ويحتمل أن تكون بمعنى: أكثرنا، يقال: أمرهم الله أي كثّرهم الله. وفي الحديث: «خَيْرُ الْمَالِ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ»^(٧٠) أي كثيرة النسل. ويقال: منه أمر القوم يأمرهم أمراً إذا كثروا وليس من الأمر بمعنى الفعل فإن الله لا يأمر بالفحشاء. واختار أبو عبيدة قراءة العامة وقال: لأن المعاني الثلاثة تجتمع فيها يعني الأمر والإمارة والكثرة))^(٧١).

الدراسة: في قوله تعالى: ﴿ أَمْرًا ﴾ أربع قراءات^(٧٢):

القراءة الأولى: أَمْرًا بالتخفيف، وهي قراءة العامة.

القراءة الثانية: أَمْرًا بالتشديد، وهي قراءة أبي عثمان، وأبي العالية، والربيع، ومجاهد، والحسن.

القراءة الثالثة: أَمْرًا بالمد، وهي قراءة: الحسن، وقتادة، ويعقوب، ونافع، وابن كثير.

القراءة الرابعة: أَمْرًا بالكسر، وهي قراءة: الحسن، ويحيى بن يعمر، وعكرمة.

وبناءً على اختلاف القراءات اختلف المفسرون رحمهم الله في معناها على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: بناءً على قراءة العامة، وانقسم القائلون به على قولين:

القول الأول: أن المعنى: أمرنا مترفيها بالطاعة فعصوا.

هذا القول مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، وسعيد بن جبير رحمه الله، واختاره: (الطبري، والرازي، والنسفي، والبيضاوي، وأبي حيان، والقاسمي، والشنقيطي، ونسبه الرازي، والخازن والشنقيطي إلى أكثر المفسرين) ^(٧٣) من أدلة هذا القول ^(٧٤):

(١) قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آيَاتَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّمَا قُلْتُ لَكُمْ أَنْتُمْ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الأعراف: ٢٨] وفي الآية تصريح بأن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء.

(٢) قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ [سورة النحل: ٩٠]

(٣) قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴾ ^(٧٥) مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصَلُّهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا ﴾ [سورة الإسراء: ١٧، ١٨]

(٤) قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ﴾ ^(٧٦) وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴾ [سورة سبأ: ٣٤، ٣٥] فهذه الآيات تدل على أن الله لا يأمر بالفسق، وإنما أرسل إليهم الرسل لتأمرهم بالطاعة.

القول الثاني: أن المعنى: أمرنا مترفيها بالفسق ففسقوا، وهو أمرٌ قدرى. وهو قول الزمخشري، ومال إليه القرطبي. ^(٧٥) وحجة هذا القول أن الأمر مجاز؛ لأن حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم افسقوا وهذا لا يكون فبقي أن يكون مجازاً، ووجه المجاز أنه صلب عليهم النعمة صلباً، فجعلوها ذريعة إلى المعاصي واتباع الشهوات، فكانهم مأمورون بذلك لتسبب إيلاء النعمة فيه، وإنما خولهم إياها ليشكروا ويعملوا فيها الخير ويتمكنوا من الإحسان والبر. ^(٧٦)

الوجه الثاني: بناء على قراءة التشديد، وانقسم القائلون به على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن المعنى: سلطنا شرارها فعصوا. وهو مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، والربيع بن أنس، وأبي العالية. ^(٧٧)

القول الثاني: أن المعنى: جعلناهم أمراء. وينسب إلى أبي عثمان النهدي، وابن عزيز. ^(٧٨)

القول الثالث: أن المعنى: بعثنا. ففي قراءة أبي بن كعب: "وإذا أردنا أن نهلك قرية بعثنا مترفيها". ^(٧٩)

ولم أقف على أدلة لهذه الأقوال.

الوجه الثالث: أن المعنى: أكثرنا مترفيها فعصوا، وهذا المعنى بناءً على قراءتي المد، والكسر. وهو مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، والحسن، وعكرمة، والضحاك، وقتادة. ^(٨٠) ودليله ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «خَيْرُ الْمَالِ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ» ^(٨١) أي: كثيرة النسل والنتاج، يقال: أمر بنو فلان يأمرن أمراً: إذا كثروا. ^(٨٢)

رأي الباحث: الذي يظهر والله أعلم أن معنى قوله تعالى: ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ أي: أمرنا مترفيها بالطاعة فعصوا، وهو ما ذهب إليه جمهور المفسرين، واستدلوا على ذلك بأدلة من القرآن، وخير ما يُفسر به القرآن الكريم هو القرآن نفسه. وأما من قال بأن المعنى: أكثرنا مترفيها فعصوا، واستدلوا على ذلك بحديث: «خَيْرُ الْمَالِ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ» فهذا الحديث لا يصح، وقد سبق تخريجه وبيان درجته. وأما بقية الأقوال فلا دليل عليها.

المسألة السابعة: معنى "منزلاً" في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ ﴾ [سورة المؤمنون: ٢٩] قال الإمام البغوي: ((قرأ أبو بكر عن عاصم "منزلاً" بفتح الميم وكسر الزاي، أي يريد موضع النزول، قيل: هو السفينة بعد الركوب، وقيل: هو الأرض بعد النزول، ويحتمل أنه أراد في السفينة، ويحتمل بعد الخروج، وقرأ الباقر ^(٨٣) "منزلاً" بضم الميم وفتح الزاي، أي إنزالاً، فالبركة في السفينة النجاة، وفي النزول بعد الخروج كثرة النسل من أولاده الثلاثة)). ^(٨٤)

الدراسة: قرأ أبو بكر عن عاصم بفتح الميم وكسر الزاي، فجعله اسماً للمكان، كأنه قال: أنزلني داراً مباركة. وقرأ الباقر وحفص عن عاصم بضم الميم وفتح الزاي، فجعلوه مصدرًا بمعنى الإنزال. ^(٨٥) وبناءً على قراءة أبي بكر عن عاصم، اختلف المفسرون رحمهم الله تعالى في معنى قوله تعالى: ﴿ مُنْزَلاً ﴾. على قولين:

القول الأول: أن المراد: السفينة بعد الركوب. اختار هذا القول من المفسرين (ابن عطية، والرازي، والعز بن عبد السلام، وابن عادل، والشوكاني، والشنقيطي). ^(٨٦)

القول الثاني: أن المراد: الأرض بعد النزول. هذا القول مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد رحمه الله، واختاره من المفسرين (الطبري، وابن أبي زمنين، والقرطبي، وابن عاشور، وأبو بكر الجزائري).^(٨٧) وبعض المفسرين ذكر القولين ولم يختر، وهم: (السمعاني، والزمخشري، والخازن، وأبو حيان، والنيسابوري، والقاسمي).^(٨٨) والبركة قبل النزول من السفينة هي النجاة، والبركة بعد النزول من السفينة هي كثرة النسل من أولاده الثلاثة، أو المنزل المبارك بالسعة، والخصب، والماء، والشجر، أو جميع الخيرات والحسنات وعمل الصالحات.^(٨٩) قال أبو علي الفارسي: ((المنزل فيمن ضم الميم منه يجوز أن يكون مصدرًا، أو يكون موضعًا للإنزال، فإذا أراد المكان فكأنه قال: أنزلني دارًا، وإذا أراد المصدر كان بمنزلة: أنزلني إنزالًا مباركًا، فعلى هذا الوجه يجوز أن يعدي الفعل إلى مفعول آخر، وعلى الوجه الأول قد استوفى مفعوليه، ومن قال: "منزلًا" أمكن أن يكون مصدرًا وأن يكون موضع نزول، وذل: "أنزلني" على نزلت، وانتصب "منزلًا" على أنه محل، وعلى أنه مصدر، فإذا عنيت به المصدر جاز أن تعدي الفعل إلى المكان))^(٩٠) وقال ابن عرفة: ((قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ رَبِّ انزِلْنِي مُنْزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ ﴾ عطف على جواب الشرط فظاهره أنه يقول: تعقب الاستواء على الفلك مع أنه إنما يقول ذلك حين تركه في الفلك في الأرض، إما أن يكون اكتفى بدلالة القرائن على ذلك أو يكون أمر أن يدعو بذلك حين الاستواء لينزل إلى الأرض مطمئنًا، أو المراد أنزل على الذي أنا فيه فيكون دعاءً بأن ينزل السفينة في محل يصلح لها خشية أن ينزل في محل يفسدها فيصايف حينئذ بكسرهما))^(٩١).

رأي الباحث: على قراءة العامة يجوز أن يكون مصدرًا، أو موضعًا للإنزال، وعلى القراءة الأخرى فالمراد موضع النزول، ولا يوجد نص صحيح من كتاب، أو سنة، أو قولاً صحيحاً لأحد الصحابة يبين المراد من قوله تعالى: "منزلًا"، والآية تحتمل كلا المعنيين، فإما أن يكون المراد بذلك أن يكون في السفينة أو بعد النزول منها؛ لذلك آثرت التوقف والله أعلم بمراده.

المسألة الثامنة: سبب خوف النملة من التحطيم مع تسخير الله تعالى الريح لسليمان عليه السلام وجنوده، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمُ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾. [سورة النمل: ١٨] قال الإمام البغوي: ((فإن قيل: كيف يُتصور الحطم من سليمان وجنوده وكانت الريح تحمل سليمان وجنوده على بساط بين السماء والأرض؟ قيل: كان جنوده ركبائاً وفيهم مشاة على الأرض تطوى لهم. وقيل: يحتمل أن يكون هذا قبل تسخير الله الريح لسليمان)).^(٩٢)

الدراسة: أورد الإمام البغوي قولين جواباً عن السؤال الذي طرحه، عن كيفية تصوّر الحطم من سليمان وجنوده وكانت الريح تحمل سليمان وجنوده على بساط بين السماء والأرض؟ وهما:

القول الأول: أن جنود سليمان عليه السلام كانوا ركبائاً وفيهم مشاة على الأرض.

القول الثاني: أنه حصل هذا قبل تسخير الله الريح لسليمان.

ورد هذان القولان في كتب بعض المفسرين، وذكرها دون إبداء رأيهم، منهم (السمعاني، وابن عادل، والشربيني)^(٩٣)، وبعض المفسرين لم يتطرق لهذا الإشكال ولم يشر له في تفسيره. وفي الإجابة على هذا الإشكال قول ثالث ذكره بعض المفسرين، وهو: أن النملة قالت ذلك عندما أراد سليمان عليه السلام وجنوده النزول عند منقطع الوادي، وممن اختار هذا القول من المفسرين (الزمخشري، والبيضاوي، والخازن، وأبو حيان، والنيسابوري، وأبو السعود)^(٩٤). قال ابن عطية: ((ظاهر هذه الآية أن سليمان وجنوده كانوا مشاة في الأرض، وبذلك يتفق حطم النمل، ويحتمل أنهم كانوا في الكرسي المحمول بالريح وأحست النمل بنزولهم في وادي النمل)).^(٩٥) ويرى النسفي أن سليمان عليه السلام وجنوده أتوا على الوادي من فوق، وعلل ذلك بقوله: ((وعدي بعلى لأن إتيانهم كان من فوق فأتى بحرف الاستعلاء)).^(٩٦)

رأي الباحث: الذي يظهر لي أن سليمان عليه السلام وجنوده أتوا على الوادي من فوق وأرادوا النزول عند منقطعه، وهذا القول اختاره جمع من المفسرين كما تقدم؛ وقد أتى بحرف الاستعلاء "على"؛ لأنهم كانوا محمولين على الريح، وفي نظري أن هذا القول هو الأقرب لإزالة الإشكال، والله تعالى أعلم، ولا يمنع أن يكون بعض الجنود ركبائاً وبعضهم مشاة على الأرض، أو أن ذلك حصل قبل تسخير الله الريح لسليمان عليه السلام.

المسألة التاسعة: معنى قوله تعالى: ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾. [سورة القيامة: ١٤] قال الإمام البغوي: ((قال عكرمة، ومقاتل، والكلبي: معناه بل الإنسان على نفسه من نفسه رقباء يرقبونه ويشهدون عليه بعمله، وهي سمعه وبصره وجوارحه ودخل الهاء في البصيرة؛ لأن المراد

بالإنسان هاهنا جوارحه، ويحتمل أن يكون معناه: ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾. يعني: لجوارحه، فحذف حرف الجر كقوله: ﴿وَلَنْ أَرَدُّكُمْ أَنْ تَسْرِعُوا وَكُلُّكُمْ﴾. [سورة البقرة: ٢٣٣] أي: لأولادكم. ويجوز أن يكون نعتاً لاسم مؤنث أي بل الإنسان على نفسه عين بصيرة، وقال أبو العالية، وعطاء: بل الإنسان على نفسه شاهد، وهي رواية العوفي عن ابن عباس، والهاء في "بصيرة" للمبالغة، دليل هذا التأويل، قوله عز وجل: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾. [سورة الأعراف: ١٤] ((٩٧).

الدراسة: يجوز في قوله تعالى: ﴿بَصِيرَةٌ﴾ أوجه (٩٨):

أحدها: أنها خبر عن الإنسان، و"على نفسه" متعلق بـ"بصيرة"، والمعنى: بل الإنسان بصيرة على نفسه، وهاء التأنيث في "بصيرة" للمبالغة، أو كقولك: "فلان عبرة وحجة"، أو المراد بالإنسان الجوارح، فكأنه قال: بل جوارحه بصيرة.

الثاني: أنها مبتدأ، و"على نفسه" خبرها، والجملة خبر عن الإنسان، وعلى هذا فإما أن تكون "بصيرة" صفة لمحذوف، أي عين بصيرة، وهذا القول منسوب للفراء، وإما أن تكون الجوارح هي البصيرة، وإما أن تكون ملائكة بصيرة، وهم الكاتبون.

الثالث: يكون الخبر الجار والمجرور، و"بصيرة" فاعل به.

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن معنى قوله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ أي: أن على نفس الإنسان من نفسه رقيباً يرقبونه، ويشهدون عليه بعمله، وهي سمعه وبصره وجوارحه. وهذا القول مروى عن (ابن عباس رضي الله عنهما، وعكرمة، ومقاتل، والكلبي) (٩٩)، واختاره (الفراء، والطبري، والزرجاج، والثعلبي، والواحدي، والخازن، وابن عادل، والثعالبي) (١٠٠). وهذا كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾. [سورة النور: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾. [سورة يس: ٦٥] وقوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا مَا جَاءَهُمَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَجُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾. [سورة فصلت: ٢٠]، والبصيرة على هذا التأويل تكون مرفوعة بقوله: ﴿عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾. والإنسان مرفوعٌ بالعائد من ذكره في قوله: نفسه، وأثبت لأن المراد بالإنسان جوارحه تشهد عليه بما عمل. (١٠١) ومنهم

من ذهب إلى أن معنى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ أي: بل الإنسان على نفسه شاهد. وهذا القول مروى عن (ابن عباس رضي الله عنهما، وقتادة، وابن زيد) (١٠٢) واختاره (السمعاني، والرازي، والعز بن عبد السلام، وأبو حيان، وابن كثير، والشوكاني، والقاسمي، والصابوني). (١٠٣) ودليله، قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾. [سورة الإسراء: ١٤] والبصيرة على هذا التأويل تكون خبراً للإنسان، ورفع الإنسان بها، وأثبت للمبالغة، كما يقال: رجل علامة، ورجل داهية. وجعل الألف في "الإنسان" هو البصيرة، كما تقول للرجل: أنت حجة على نفسك، والهاء في "بصيرة" هي كقولك: فلان عبرة وحجة. (١٠٤) وذهب الفراء إلى أن الإنسان على نفسه عين بصيرة، وأنشد:

كأن على ذي الظن عينا بصيرة ... بمقعده أو منظر هو ناظرة.

يحاذر حتى يحسب الناس كلهم ... من الخوف لا تخفى عليهم سرائرة.

فنكون "بصيرة" مبتدأ محذوف الموصوف، أي: عين بصيرة، و"على نفسه" الخبر، والجملة في موضع خبر عن الإنسان، والتقدير: عين بصيرة. (١٠٥) وينسب إلى السدي والضحاك قولهم بأن المراد بالبصيرة: الكاتبان اللذان يكتبان ما يكون منه من خير، أو شر؛ يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَلْفَىٰ مَعَاذِرُهُ،﴾. [سورة القيامة: ١٥] فيمن جعل المعاذير الستور، وعليه تكون "بصيرة" مبتدأ ثانياً، و"على نفسه" خبر المبتدأ الثاني مقدماً عليه، ومجموع الجملة خبراً عن الإنسان. (١٠٦) وينسب إلى الحسن قوله بأن معنى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ أي: بصيرٌ بعيوب غيره، جاهلٌ بعيوب نفسه. (١٠٧)

رأي الباحث: جميع الأقوال وجيهة، وإن كان القول بأن على نفس الإنسان من نفسه رقيباً يرقبونه، ويشهدون عليه بعمله، وهي سمعه، وبصره، وجوارحه، أليق بما قبله، فقد قال تعالى قبله: ﴿يُنَبِّئُ الْإِنْسَانَ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾. [سورة القيامة: ١٣] أي كأنه قال: يُنبأ الإنسان يومئذ بما قدّم وأخر من أعماله، فإن لم يُنبأ بها فسوف تشهد عليه جوارحه بما عمل، وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تُعزِّز هذا القول، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾. [سورة النور: ٢٤] وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

[سورة يس: ٦٥] ، وقوله تعالى: ﴿ حَقَّ إِذَا مَا جَاءَهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾. [سورة فصلت: ٢٠] ، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَوُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ ﴾. [سورة فصلت: ٢٢] والله تعالى أعلم.

الذاتة:

الحمد لله الذي يسر لي الانتهاء من هذا البحث، والذي عشت من خلاله مع كتاب الله تعالى، أعظم الكتب وأجلها، ومع طائفة من السلف الصالح من المفسرين وغيرهم، وأسأل الله تعالى أن يكون هذا البحث حجة لي لا علي، وأن ينفع به عباده، ثم إنه يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصلت إليها والتوصيات في التالي:

• أولاً: النتائج:

- (١) ضلوع الإمام البغوي في الفقه، واللغة، والنحو، والقراءات.
- (٢) تنوع الاحتمالات في تفسير الإمام البغوي.
- (٣) تنوع منهج الإمام البغوي في إيراد الاحتمالات.
- (٤) عرضه للاحتتمال بإسلوب سهل واضح بعيد عن الغموض والتكلف.
- (٥) قلة ذكره للاحتتمالات مقارنة مع غيره من المفسرين ميّز تفسيره عن غيره.
- (٦) غالب المحتملات التي ذكرها من باب اختلاف التنوع لا التضاد.
- (٧) أهمية الضوابط التي وضعت للمحتملات؛ لصونها عن أصحاب البدع والشهوات.

• ثانياً: التوصيات:

أوصي الباحثين من طلبة الماجستير، والدكتوراة، وغيرهم، بدراسة المحتملات التفسيرية عند المفسرين، فهي تعطي الباحث أفقاً واسعاً، ودراية شاملة بتنوع آرائهم، وكيفية اعتذارهم لبعضهم.

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم.
- إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، مصر، دار الدعوة.
- ابن أبي زمنين، محمد بن عبدالله، تفسير القرآن العزيز، تحقيق: عبدالله عكاشة، ومحمد الكتر، ط١، القاهرة، ١٤٢٣هـ، دار الفاروق الحديثة.
- ابن الجوزي، جمال الدين عبدالرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، بيروت، ١٤٢٢هـ، دار الكتاب العربي.
- ابن جزي، محمد بن أحمد، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: د. عبدالله الخالدي، ط١، بيروت، ١٤١٦هـ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- ابن حبان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي جميل، بيروت، ١٤٢٠هـ، دار الفكر.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر.
- ابن رجب، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد، جامع العلوم والحكم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وإبراهيم باجس، ط٧، بيروت، ١٤٢٢هـ، مؤسسة الرسالة.
- ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، بيروت، ١٤٠٢، مؤسسة الرسالة.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، رد المختار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، بيروت، ١٤١٢هـ، دار الفكر.
- ابن عادل، عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل عبدالموجود، علي معوض، ط١، بيروت، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، التحرير والتنوير، تونس، ١٩٨٤م، الدار التونسية للنشر.
- ابن عطية، عبدالحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام محمد، ط١، بيروت، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية.
- ابن قدامة، موفق الدين عبدالله بن أحمد، المغني، القاهرة، ١٣٨٨هـ، مكتبة القاهرة.

- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي سلامة، ط٢، ١٤٢٠هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع.
- ابن ماجة، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، مصر، ١٤٠٠هـ، دار المعارف.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط٣، بيروت، ١٤١٤هـ، دار صادر.
- أبو جيب، سعدي بن حمدي، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، ط٢، دمشق، ١٤٠٨هـ، دار الفكر.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين فهوجي، وبشير جويجباري، ط٢، دمشق، بيروت، ١٤١٣هـ، دار المأمون للتراث.
- أبو بكر الجزائري، جابر بن موسى، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ط٥، المدينة، ١٤٢٤هـ، مكتبة العلوم والحكم.
- الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل، الموسوعة القرآنية، ١٤٠٥هـ، مؤسسة سجل العرب.
- الأتابكي، يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدم له وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: د. هدى قراة، ط١، القاهرة، ١٤١١هـ، مكتبة الخانجي.
- الأزدي، مقاتل بن سليمان، تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق: عبدالله شحاته، ط١، بيروت، ١٤٢٣هـ، دار إحياء التراث العربي.
- الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.
- الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف سنن الترمذي، ط١، بيروت، ١٤١١هـ، المكتب الإسلامي.
- البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل، تحقيق: محمد النمر وآخرون، ط٤، ١٤١٧هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع.
- البيضاوي، عبدالله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد المرعشلي، ط١، بيروت، ١٤١٨هـ، دار إحياء التراث العربي.
- البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط٣، بيروت، ١٤٢٤هـ، دار اكتب العلمية.
- الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد شاکر وآخرون، ط٢، مصر، ١٣٩٥هـ، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي.
- الثعالبي، عبدالرحمن بن محمد، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي معوض، وعادل عبدال موجود، ط١، بيروت، ١٤١٨هـ، دار إحياء التراث العربي.
- الثعلبي، أحمد بن محمد، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: محمد بن عاشور، ط١، بيروت، ١٤٢٢هـ، دار إحياء التراث العربي.
- الجرجاني، علي بن محمد، كتاب التعريفات، ط١، بيروت، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية.
- الحموي، ياقوت بن عبدالله، معجم البلدان، ط٢، بيروت، ١٩٩٥م، دار صادر.
- الخازن، علاء الدين علي بن محمد، لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح: محمد شاهين، ط١، بيروت، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية.
- الداني، عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: اوتو تريزل، ط٢، بيروت، ١٤١٤هـ، دار الكتاب العربي.
- الدسوقي، محمد عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تحقيق: محمد عيش، بيروت، دار الفكر.
- الدميري، بهرام بن عبدالله، الشامل في فقه الإمام مالك، تصحيح: أحمد نجيب، ط١، ١٤٢٩هـ، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث.
- الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، القاهرة، ١٤٢٧هـ، دار الحديث.
- الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، بيروت، ١٤١٥هـ، مكتبة لبنان ناشرون.
- الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، ط٣، بيروت، ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث العربي.
- الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى أدلة المنهاج، بيروت، ١٤٠٤هـ، دار الفكر.
- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، ط١، بيروت، ١٤٠٨هـ، عالم الكتب.
- الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، ط١٥، بيروت، ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين.

- الزمخشري، محمود بن عمرو، الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط٣، بيروت، ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي.
- السبكي، تاج الدين بن علي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود الطناخي، و د. عبدالفتاح الحلو، ط٢، ١٤١٣هـ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- السعدي، عبدالرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبدالرحمن اللويحق، ط١، بيروت، ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة.
- السمرقندي، نصر بن محمد، بحر العلوم، تحقيق: د. محمود مطرجي، بيروت، دار الفكر.
- السمعاني، منصور بن محمد، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم عباس، ط١، الرياض، ١٤١٨هـ، دار الوطن العربي.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق، دار القلم.
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، ط١، القاهرة، ١٣٩٦هـ، مكتبة وهبة.
- الشمري، د. عقيل بن سالم، التفسير بالقول المحتمل منزلته وأثره في البيان، رسالة دكتوراة بجامعة الملك سعود، عام ١٤٣٤هـ.
- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، بيروت، ١٤١٥هـ، دار الفكر للطباعة والنشر.
- الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، ط١، دمشق، بيروت، ١٤١٤هـ، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب.
- الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط١، ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة.
- الصابوني، محمد بن علي، صفوة التفاسير، ط١، القاهرة، ١٤١٧هـ، دار الصابوني للطباعة والنشر.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، ط٢، القاهرة.
- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد شاکر، ط١، بيروت، ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة.
- طنطاوي، محمد سيد، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ط١، القاهرة، ١٩٩٧، ١٩٩٨، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الطيار، د. مساعد بن سليمان، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٢هـ، دار ابن الجوزي.
- العز بن عبدالسلام، عبدالعزيز بن عبدالسلام، تفسير القرآن، تحقيق: د. عبدالله الوهبي، ط١، بيروت، ١٤١٦هـ، دار ابن حزم.
- العكبري، عبدالله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي البجاوي، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي وآخرون، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد، محاسن التأويل، تحقيق: محمد عيون السود، ط١، بيروت، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية.
- القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام البخاري، الرياض، ١٤٢٣هـ، دار عالم الكتاب.
- الماتريدي، محمد بن محمد، تأويلات أهل السنة، تحقيق: د. مجدي باسلوم، ط١، بيروت، ١٤٢٦هـ، دار الكتب العلمية.
- الماوردي، علي بن محمد، النكت والعيون، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود، بيروت، دار الكتب العلمية.
- المراغي، أحمد بن مصطفى، تفسير المراغي، ط١، مصر، ١٣٦٥هـ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- المناوي، محمد عبدالرؤوف، التعاريف، تحقيق: د. محمد الداية، ط١، بيروت، دمشق، ١٤١٠هـ، دار الفكر المعاصر، دار الفكر.
- النحاس، أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تعليق: عبدالمنعم خليل، ط١، بيروت، ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية.
- النسفي، عبدالله بن أحمد، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف بديوي، ط١، بيروت، ١٤١٩هـ، دار الكلم الطيب.
- النسفي، عمر بن محمد، طلبه الطلبة، بغداد، المطبعة العامرة، مكتبة المثني.
- النفراوي، أحمد بن غانم، الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني، بيروت، ١٤١٥هـ، دار الفكر.
- النيسابوي، الحسن بن محمد، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات، ط١، بيروت، ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية.
- الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: عبدالله الدرويش، بيروت، ١٤١٢هـ، دار الفكر.
- الواحدي، علي بن أحمد، التفسير البسيط، تحقيق: جامعة الملك سعود، ط١، الرياض، ١٤٣٠هـ، عمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود.

- الواحدي، علي بن أحمد، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: صفوان داوودي، ط١، دمشق، بيروت، ١٤١٥هـ، دار القلم، الدار الشامية.

- الواحدي، علي بن أحمد، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرون، ط١، بيروت، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية.

الهوامش

- (١) معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٤٦٨/١، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان: ١٣٦/٢، وسير أعلام النبلاء، الذهبي: ٣٢٩/١٤، وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي: ٧٧/٧، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي: ٢٢٣/٥، وطبقات المفسرين، السيوطي: ص ٣٨، والأعلام، الزركلي: ٢٥٩/٢.
- (٢) معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٤٦٨/١، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان: ١٣٦/٢، وسير أعلام النبلاء، الذهبي: ٣٢٩، ٣٢٨/١٤، وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي: ٧٥/٧، ٧٦، وطبقات المفسرين، السيوطي: ص ٣٨.
- (٣) معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٤٦٨/١، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان: ١٣٦/٢، وسير أعلام النبلاء، الذهبي: ٣٢٨/١٤، وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي: ٧٥/٧، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي: ٢٢٤/٥، وطبقات المفسرين، السيوطي: ص ٣٨، والأعلام، الزركلي: ٢٥٩/٢.
- (٤) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب العلم، باب: ما جاء في الاستيلاء بمن يطلب العلم، ح ٢٦٥١: ٣٠/٥، وقال: ((هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي هارون عن أبي سعيد)). وأخرجه ابن ماجه في مقدمة سننه، باب: الوصاة بطلبة العلم، ح ٢٤٩: ٩١/١. قال الألباني: ضعيف. ينظر: ضعيف سنن الترمذي: ص ٣١٥.
- (٥) معالم التنزيل: ٣٤/١.
- (٦) معالم التنزيل: ٣٤/١.
- (٧) كتاب العين، الفراهيدي، ٢٤٠/٣، ومختار الصحاح، الرازي: ص ١٦٧، ولسان العرب، ابن منظور: ١١/ ١٧٥، والقاموس الفقهي، سعدي أبو حبيب: ص ١٠٢، والمعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون: ١٩٩/١.
- (٨) كتاب التعريفات، الجرجاني: ص ١٢.
- (٩) التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي: ص ٣٩.
- (١٠) التفسير بالقول المحتمل منزلته وأثره في البيان، عقيل الشمري: ص ٥٣.
- (١١) التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد الطيار: ص ٦١٣.
- (١٢) معالم التنزيل: ٢٨٣ / ٨.
- (١٣) أخرجه أحمد في مسنده، ح ١٥٨٤٥: ١٥٢/٢٥، والطبراني في المعجم الكبير، ح ٦٤٧٠: ٩١/٧، والبيهقي في السنن الكبرى، ح ٢٠٠٢٩: ١٠٩/١٠. قال الهيثمي: ((رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد ثقات)). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ٤٧٠/٥. وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند أحمد: ضعيف، وقال الألباني: ((ضعيف)). ضعيف الجامع الصغير وزيادته: ص ٤٢٩.
- (١٤) معالم التنزيل: ٨٣ / ٥.
- (١٥) معالم التنزيل: ٤١٦ / ٥.
- (١٦) معالم التنزيل: ٢٧٧/١، ٢٧٨.
- (١٧) معالم التنزيل: ١٦٠/١.
- (١٨) معالم التنزيل: ١٦/٢.
- (١٩) معالم التنزيل: ١٣٠/٣.
- (٢٠) معالم التنزيل: ١٦٠/١.
- (٢١) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: ٣/ ١٥٥، ١٥٦، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية: ٢١٩/١.

- (٢٢) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان: ١/١٤٥، وجامع البيان، الطبري: ٣/١٥٥، وتفسير القرآن العزيز، ابن أبي زمنين: ١/١٨٤، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي: ٢/٩، والنكت والعيون، الماوردي: ١/٢٠٠، وتفسير القرآن، السمعاني: ١/١٤٩، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي: ١/١٢٠، ولباب التأويل في معاني التفسير، الخازن: ١/٨٧، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير: ١/٤٥٧، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: ٢/٢٢، وصفوة التفاسير، الصابوني: ١/٩٠.
- (٢٣) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ١/٢٠٠، والمحرم الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية: ١/٢٢٠. لم أقف على رواية صحيحة لابن عباس رضي الله عنهما بأن المراد بالقبلة: الكعبة، وكل ما وقفت عليها هو أن بعض المفسرين ينسبه له من دون إسناد.
- (٢٤) ينظر: بحر العلوم، السمرقندي: ١/١٢٦، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز، الواحدي: ١/١٣٥، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ١/٢٠٠، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: ١/١١١، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: النسفي: ١/١٣٨، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري: ١/٤٢٣، والسراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، الشربيني: ١/١١٢.
- (٢٥) ينظر: المحرم الوجيز، ابن عطية: ١/٢٠٥، ٢٠٦، ومفاتيح الغيب، الرازي: ٤/٨٩، والجامع لأحكان القرآن، القرطبي: ٢/١٥٦، والبحر المحيط، أبي حيان: ٢/١٤، ١٥، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي: ٢/١٥٤، واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل: ٣/٢٠، ومحاسن التأويل، القاسمي: ١/٤٢٢.
- (٢٦) ينظر: اللباب، ابن عادل: ٣/١٩-٢١، والبحر المحيط، أبي حيان: ٢/١٤، ١٥.
- (٢٧) معالم التنزيل: ١/٢٧٨.
- (٢٨) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٣/٦٠٠-٦٢٠، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ٢/٥٢٥، ٥٢٦، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي: ٧/٢٢٣، والمغني، ابن قدامة: ٨/٢٥٠، ٢٥١.
- (٢٩) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٣/٦١٨-٦٢٠.
- (٣٠) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ٢/٥٢٥، ٥٢٦، والفواكه الدواني، النفراوي: ٢/٦٦، ٦٥.
- (٣١) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي: ٧/٢٢٣، والمغني، ابن قدامة: ٨/٢٥٠، ٢٥١.
- (٣٢) ينظر: حاشية ابن عابدين: ٣/٦١٨-٦٢٠، والشامل في فقه الإمام مالك، الدميري: ١/٥٠٥، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي: ٧/٢٢٣.
- (٣٣) جامع العلوم والحكم: ٢/٢١٥.
- (٣٤) ينظر: جامع البيان، الطبري: ٥/٥٣، والنكت والعيون، الماوردي: ٦/٣٥، والمحرم الوجيز، ابن عطية: ٥/٣٠٠، والجامع لأحكان القرآن، القرطبي: ١٨/١٧٠، والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي: ٢/٣٨٧، والبحر المحيط، أبي حيان: ١٠/٢٠٢، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: ٢٨/٣٢٩، وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، الشوكاني: ٥/٢٩٣.
- (٣٥) معالم التنزيل: ١/٢٧٧، ٢٧٨.
- (٣٦) ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ص ١٨٣، والتيسير في القراءات السبع، الداني: ص ٨١، والكشاف، الزمخشري: ١/٢٨٠.
- (٣٧) المراجع السابقة.
- (٣٨) ينظر: الكشاف، الزمخشري: ١/٢٨٠.
- (٣٩) ينظر: البحر المحيط، أبي حيان: ٢/٥٠٢، والدر المصون، السمين الحلبي: ٢/٤٦٨.
- (٤٠) ينظر: الكشاف، الزمخشري: ١/٢٨٠، ومفاتيح الغيب، الرازي: ٦/٤٦٢، والبحر المحيط، أبي حيان: ٢/٥٠٣، ولباب التأويل، الخازن: ١/١٦٧.
- (٤١) ينظر: جامع البيان، الطبري: ٥/٤٩-٥١، والكشف والبيان، الثعلبي: ٢/١٨٢، والوجيز، الواحدي: ١/١٧٢، وتفسير القرآن، العز بن عبدالسلام، ١/٢٢٦، ولباب التأويل، الخازن: ١/١٦٦، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير: ١/٦٣٤.

- (٤٢) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية: ١/ ٣١٢، ومفاتيح الغيب، الرازي: ٦/ ٤٦٢، ومدارك التنزيل، النسفي: ١/ ١٩٤، ١٩٥، والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي: ١/ ١٢٥، والدر المصون، السمين الحلبي: ٢/ ٤٦٧-٤٧١، ومحاسن التأويل، القاسمي، ٢/ ١٥٤، ١٥٥، وصفوة النقاسير، الصابوني: ١/ ١٣٥.
- (٤٣) ينظر: طلبه الطلبة، النسفي: ص ٥٠، ٥١، ولسان العرب، ابن منظور: ٤/ ٤٨٢.
- (٤٤) معالم التنزيل: ١٦/٢.
- (٤٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ١/ ٣٨٥، والجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي: ٢/ ١٩، وتفسير المراغي: ٣/ ١١٥، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: ٣/ ١٨٤، والتفسير الوسيط، طنطاوي: ٢/ ٥٢.
- (٤٦) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية: ١/ ٤١١، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبي السعود: ٢/ ١٦.
- (٤٧) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ١/ ١٩٨، وجامع البيان، الطبري: ٦/ ٢٦٣، والكشاف، الزمخشري: ١/ ٣٤٣، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ٤/ ٣٨، والموسوعة القرآنية، الأبياري: ٤/ ٦٠.
- (٤٨) ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي: ٧/ ١٦٥، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: ٢/ ٩، ومدارك التنزيل، النسفي: ١/ ٢٤١، والبحر المحيط، أبي حيان: ٣/ ٥٧، واللباب، ابن عادل: ٥/ ٨٧، وفتح القدير، الشوكاني: ١/ ٣٧٢.
- (٤٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري: ١/ ٢٤٦، وإعراب القرآن، النحاس: ١/ ١٤٧.
- (٥٠) ينظر: اللباب، ابن عادل: ٥/ ٨٧.
- (٥١) معالم التنزيل: ٣/ ١٣٠.
- (٥٢) ينظر: تأويلات أهل السنة، الماتريدي: ٤/ ٢٩، ولباب التأويل، الخازن: ٢/ ١٠١، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير: ٣/ ٢٤٢.
- (٥٣) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية: ٢/ ٢٧١، ومفاتيح الغيب، الرازي: ١٢/ ٤٨٨، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ٦/ ٣٩٥، ٣٩٦، ومدارك التنزيل، النسفي: ١/ ٤٩٣، والبحر المحيط، أبي حيان: ٤/ ٤٤٥، وتفسير ابن عرفة: ٢/ ١٤٤، وغرائب القرآن، النيسابوري: ٣/ ٥٣، ومحاسن التأويل، القاسمي: ٤/ ٣٢١، وتفسير المراغي: ٧/ ٨٣، وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، السعدي: ١/ ٢٥١.
- (٥٤) ينظر: جامع البيان، الطبري: ١١/ ٢٧٢، ولطائف الإشارات، القشيري: ١/ ٤٦٣.
- (٥٥) ينظر: تفسير القرآن، السمعاني: ٢/ ٩٠، واللباب، ابن عادل: ٨/ ٤٣، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: ٧/ ١٤٩.
- (٥٦) وردت في قوله تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴾. سورة آل عمران، الآية: ١٣٧.
- (٥٧) غرائب القرآن: ٣/ ٥٣.
- (٥٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٣/ ١٧٩.
- (٥٩) المرجع السابق.
- (٦٠) معالم التنزيل: ٣/ ١٣٠.
- (٦١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٣/ ١٧٩، والوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي: ٣/ ٤٥، وأنوار التنزيل، البيضاوي: ٣/ ٢١٠، واللباب، ابن عادل: ١١/ ٤٥٦، وغرائب القرآن، النيسابوري: ٤/ ٢٢٠، وتفسير الجلالين، المحلي والسيوطي: ١/ ٣٤٠، وفتح القدير، الشوكاني: ٣/ ١٥٧، ومحاسن التأويل، القاسمي: ١/ ٢٩٠، وتيسير الكريم الرحمن، السعدي: ١/ ٤٣٠، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: ١٤/ ٤٥، والتفسير الوسيط، طنطاوي: ٨/ ٣٩، وصفوة النقاسير، الصابوني: ٣/ ٦١.
- (٦٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ٢/ ٧٨١.
- (٦٣) أنوار التنزيل: ٣/ ٢١٠.
- (٦٤) غرائب القرآن: ٤/ ٢٢٠.
- (٦٥) ينظر: زاد المسير، ابن الجوزي: ٢/ ٥٤٣.
- (٦٦) مدارك التنزيل: ٢/ ١٨٨.
- (٦٧) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية: ٣/ ٣٦٠.
- (٦٨) ينظر: جامع البيان، الطبري: ٦/ ٤٦، والدر المصون، السمين الحلبي: ٥/ ٢٧٥.

- (٦٩) ينظر: تفسير القرآن، السمعاني: ١٣٨/٣، وزاد المسير، ابن الجوزي: ٥٣٤ / ٢، ومفاتيح الغيب، الرازي: ١٩ / ١٤٠.
- (٧٠) سبق تخريجه في النوع الثاني من أنواع الاحتمالات.
- (٧١) معالم التنزيل: ٨٣ / ٥.
- (٧٢) ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ص ٣٧٩، والحجة للقراء السبعة، أبي علي الموصلي: ٥ / ٩١، ٩٢، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١٠ / ٢٣٢، ٢٣٣، والبحر المحيط، أبي حيان: ٧ / ٢٤، ٢٧.
- (٧٣) ينظر: جامع البيان، الطبري: ١٧: ٤٠٣، ومفاتيح الغيب، الرازي: ٢٠ / ٣١٣، ٣١٤، ومدارك التنزيل، النسفي: ٢ / ٢٤٩، وأنوار التنزيل: البيضاوي: ٣ / ٢٥٠، والبحر المحيط، أبي حيان: ٧ / ٢٤، ٢٥، ومحاسن التأويل، القاسمي: ٦ / ٢٦٨، ولباب التأويل، الخازن: ٣ / ١٢٥، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي: ٣ / ٧٥، ٧٨.
- (٧٤) ينظر: تفسير القرآن، السمعاني: ٣ / ٢٢٧، ٢٢٨، وأضواء البيان، الشنقيطي: ٣ / ٧٥.
- (٧٥) ينظر: الكشاف، الزمخشري: ٢ / ٦٥٤، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١٠ / ٢٣٢.
- (٧٦) ينظر: الكشاف، الزمخشري: ٢ / ٦٥٤.
- (٧٧) ينظر: ينظر: جامع البيان، الطبري: ١٧ / ٤٠٤.
- (٧٨) ينظر: تفسير القرآن، السمعاني: ٣ / ٢٢٨، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١٠ / ٢٣٤.
- (٧٩) ينظر: المرجعين السابقين.
- (٨٠) ينظر: ينظر: جامع البيان، الطبري: ١٧ / ٤٠٤، ٤٠٥.
- (٨١) سبق تخريجه في النوع الثاني من أنواع الاحتمالات.
- (٨٢) ينظر: زاد المسير، ابن الجوزي:
- (٨٣) المرجع السابق.
- (٨٤) معالم التنزيل: ٥ / ٤١٦.
- (٨٥) ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ص ٤٤٥، وحجة القراءات، ابن زنجلة: ص ٤٨٦.
- (٨٦) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية: ٤ / ١٧٣، ومفاتيح الغيب، الرازي: ٢٣ / ٢٧٤، وتفسير القرآن، العز بن عبد السلام: ٢ / ٣٧٤، واللباب، ابن عادل: ١٤ / ٢٠١، وفتح القدير، الشوكاني: ٣ / ٥٧٠، وأضواء البيان، الشنقيطي: ٢ / ١٨٤.
- (٨٧) ينظر: جامع البيان، الطبري: ١٩ / ٢٧، وتفسير القرآن العزيز، ابن أبي زمنين: ٣ / ١٩٩، والجامع لحكام القرآن، القرطبي: ١٢ / ١٢٠، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: ١٨ / ٤٧، وأيسر التفاسير، أبي بكر الجزائري: ٣ / ٥١٤.
- (٨٨) ينظر: تفسير القرآن، السمعاني: ٣ / ٤٧٢، والكشاف، الزمخشري: ٣ / ٣٦٠، ولباب التأويل، الخازن: ٣ / ٢٧١، والبحر المحيط، أبي حيان: ٧ / ٥٥٨، وغرائب القرآن، النيسابوري: ٥ / ١١٦، ومحاسن التأويل، القاسمي: ٧ / ٢٨٨.
- (٨٩) ينظر: تأولات أهل السنة، الماتريدي: ٧ / ٤٦٦، والنكت والعيون، الماوردي: ٤ / ٥٣، وتفسير القرآن، السمعاني: ٣ / ٤٧٢.
- (٩٠) الحجة للقراء السبعة: ٥ / ٢٩٣، ٢٩٤.
- (٩١) تفسير ابن عرفة: ٣ / ٢٠٥.
- (٩٢) معالم التنزيل: ٦ / ١٥١.
- (٩٣) ينظر: تفسير القرآن، السمعاني: ٤ / ٨٦، واللباب، ابن عادل: ١٥ / ١٣٢، والسراج المنير، الشربيني: ٣ / ٦٠.
- (٩٤) ينظر: الكشاف، الزمخشري: ٣ / ٣٥٥، وأنوار التنزيل، البيضاوي: ٤ / ١٥٧، ولباب التأويل، الخازن: ٣ / ٣٤١، وغرائب القرآن، النيسابوري: ٥ / ٣٠٠، وإرشاد العقل السليم، أبي السعود: ٦: ٢٧٨.
- (٩٥) المحرر الوجيز: ٤ / ٢٥٤.
- (٩٦) مدارك التنزيل: ٢ / ٥٩٧.
- (٩٧) معالم التنزيل: ٨ / ٢٨٣.

- (٩٨) ينظر: اللباب، ابن عادل: ١٩ / ٥٥٥، ٥٥٦، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: ٢٩ / ٣٤٧، ٣٤٨.
- (٩٩) ينظر: جامع البيان، الطبري: ٢٤ / ٦٢، والكشف والبيان، الثعلبي: ١٠ / ٨٦، ومعالم التنزيل، البغوي: ٨ / ٢٨٣.
- (١٠٠) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ٣ / ٢١١، وجامع البيان، الطبري: ٢٤ / ٦٢، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٥ / ٢٥٢، والكشف والبيان، الثعلبي: ١٠ / ٨٦، والتفسير البسيط، الواحدي: ٢٢ / ٤٩٢، ولباب التأويل، الخازن: ٤ / ٣٧١، واللباب، ابن عادل: ١٩ / ٥٥٦، والجواهر الحسان، الثعالبي: ٥ / ٥٢٢.
- (١٠١) ينظر: جامع البيان، الطبري: ٢٤ / ٦٣، ومفاتيح الغيب، الرازي: ٣٠ / ٧٢٦.
- (١٠٢) ينظر: جامع البيان، الطبري: ٢٤ / ٦٣.
- (١٠٣) ينظر: تفسير القرآن، السمعاني: ٦ / ١٠٥، ومفاتيح الغيب، الرازي: ٣٠ / ٧٢٦، وتفسير القرآن، العز بن عبدالسلام: ٣ / ٣٩٤، والبحر المحيط، أبي حيان: ١٠ / ٣٤٧، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير: ٨ / ٢٧٧، وفتح القدير، الشوكاني: ٥ / ٤٠٦، ومحاسن التأويل، القاسمي: ٩ / ٣٦٤، وصفوة التفسير، الصابوني: ٣ / ٤٦١.
- (١٠٤) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ٢ / ٥٥٧، والبحر المحيط، أبي حيان: ١٠ / ٣٤٧.
- (١٠٥) ينظر: البحر المحيط، أبي حيان: ١٠ / ٣٤٧.
- (١٠٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١٩ / ١٠٠، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: ٢٩ / ٣٤٧.
- (١٠٧) ينظر: النكت والعيون، الماوردي: ٦ / ١٥٤، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١٩ / ١٠٠.